كلمة

سعادة السفير مهند العكلوك

المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية

في

الجلسة الأولى

للدورة الـ 19 لاجتماع كبار المسؤولين التحضيري للدورة العاشرة للاجتماع الوزاري

لمنتدى التعاون العربي الصيني

والدورة الـ 8 للحوار السياسي الاستراتيجي العربي الصيني على مستوى كبار

بيجين: 2024/5/29

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة السفير لي تشن، مسؤول منتدى التعاون العربي الصيني في وزارة الخارجية الصينية
سعادة السفير الحسين الديه، المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية، رئيس الدورة الحالية لمجلس جامعة الدول العربية
سعادة السفير خالد المنزلاوي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس قطاع الشؤون السياسية الدولية
السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود،

يطيب لي أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر والتقدير لجمهورية الصين الشعبية الصديقة رئيساً وقيادة وحكومة وشعباً، على التنظيم المميز لأعمال اجتماعاتنا في إطار منتدى التعاون العربي الصيني، وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي حظينا به منذ وصولنا إلى العاصمة بكين.
كما أتوجه بالشكر إلى رئاسة الجانب العربي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، والأمانة العامة الموقرة لجامعة الدول العربية، على العمل الدؤوب والمخلص الذي قاموا به تحضيراً لاجتماعاتنا هذه.

أصحاب السعادة السيدات والسادة الحضور،

تنعقد اجتماعاتنا في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في جميع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وفي ظل جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لليوم 235 على التوالي، هذه الجريمة المُريعة المستمرة التي راح ضحيتها حتى الآن أكثر من 125 ألف مدنياً فلسطينياً بين شهيد وجريح ومفقود: بينهم أكثر من 36 ألف شهيد، و80 ألف جريح، و10 آلاف مفقود تحت الركام، 70% منهم أطفال ونساء.
وعلى مدار 235 يوماً من الإبادة الجماعية، دمرت إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، في قطاع غزة أكثر من 384 ألف بيت، تدميراً كلياً أو جزئياً، وأكثر من 1500 مدرسة وجامعة ومستشفى ومركز صحي ومسجد وكنيسة، من الأعيان المحمية بالقانون الدولي، دمرتهم كلياً أو جزئياً.
وعلى مدار قرابة ثمانية شهور من جريمة الإبادة الجماعية، دمرت إسرائيل أيضاً، ما يزيد عن 65% من البنية التحتية المدنية والاقتصادية في قطاع غزة، وقطعت الماء والكهرباء والدواء والغذاء عن 2.3 مليون مواطن فلسطيني في قطاع غزة، ومنعت دخول كل أسباب الحياة إليهم، حتى أحالتهم جميعاً إلى حد انهيار الأمن الغذائي، وحولت مئات الآلاف منهم إلى مرحلة المجاعة الحقيقية، أي الموت جوعاً.
كما تتصاعد سياسة الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة، من خلال بناء آلاف الوحدات الاستيطانية الاستعمارية الجديدة، ونقل عشرات آلاف المستوطنين غير الشرعيين للاستيطان

في الضفة الغربية المحتلة، إمعاناً في السيطرة على الأرض الفلسطينية، واستمرار جرائم الحرب التي ترعاها وترتكبها حكومة الاحتلال الإسرائيلي.

ويتواصل في كل يوم، اقتحام جيش الاحتلال الإسرائيلي الهمجي، عشرات المدن والمخيمات الفلسطينية، حيث يتم بشكل ممنهج ترويع المدنيين وتدمير البنية التحتية للمخيمات الفلسطينية التي لجأ إليها مئات آلاف الفلسطينيين بعد تهجيرهم من مدنه وقراهم أثناء النكبة، عام 1948. ويقوم جيش الاحتلال بحماية ورعاية المستوطنين الإرهابيين الذين يهاجمون القرى الفلسطينية ويعتدون على البيوت الآمنة ويقتلون المدنيين ويحرقون المزارع والممتلكات.

وتصعد إسرائيل حملات التهويد الممنجة في مدينة القدس المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، من خلال سياسات الاستيطان الاستعماري، وتُسعّر نار الحرب الدينية من خلال استفزاز مشاعر نحو 2 مليار مسلم حول العالم، من خلال تنظيم ورعاية الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى المبارك، بمئات المستوطنين، محاولين تدنيسه بالقرابين المُهربة إليه، وممارسة الصلوات التلمودية والنفخ في الأبواق خلال تلك الاقتحامات، وتستمر المنظمات اليهودية الإرهابية المتطرفة بإعداد العدة لليوم الذي تتمكن فيه من هدم المسجد الأقصى المبارك وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة الحضور،

لازالت إسرائيل تتحدى العالم وتستمر بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية على الرغم من إصدار محكمة العدل الدولية يومي 2024/1/26 و2024/3/28 لأمرين ملزمين بتدابير مؤقتة لمنع جريمة الإبادة الجماعية ووقف قتل المدنيين الفلسطينيين وإيذائهم جسدياً أو عقلياً بصفتهم مجموعة محمية باتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، وكذلك لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية لهم دون عوائق في جميع أنحاء قطاع غزة، وفي ضوء انتشار المجاعة في القطاع.

وتستمر إسرائيل في قتل المدنيين الفلسطينيين وحصارهم وتجويعهم، رغم صدور ثلاثة قرارات من مجلس الأمن، آخرها قرار 2728 بتاريخ 2024/3/25 والذي دعا إلى وقف إطلاق نار فوري في شهر رمضان الماضي.

وما كان ردّ إسرائيل على التدابير الاحترازية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية يوم 2024/1/26، إلا بقتل أكثر من 9400 شهيد فلسطيني، وإصابة 16500 جريح.

وما كان ردّ إسرائيل على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار يوم 2024/3/25، إلا أنها قتلت منذ صدور القرار 2900 شهيد وأصابت 5000 جريح.

إذن، مازالت إسرائيل، قوة الاحتلال والفصل العنصري والإبادة الجماعية، تستخف وتستهين في كل مرة بهذه القرارات والمطالبات الدولية، وتعلن رفضها لوقف سفك دماء المواطنيين الفلسطينيين وتستمر

بإخضاعهم لمجاعة حقيقية، وحصار قاتل وتدمير منهجي لكل أشكال الحياة، حتى أحالت إسرائيل المنظومة الصحية الفلسطينية إلى دمار شامل، بل إلى مقابر جماعية دفنت فيها ضحاياها بالمئات، منتهكة كل القيم والمفاهيم والقوانين الإنسانية والدولية. وقد تكشف مؤخراً عن مقابر جماعية في مجمع الشفاء الطبي بمدينة غزة، وفي مجمع ناصر الطبي بمدينة خانيونس، وتم انتشال جثث مئات الشهداء من النازحين الملتجئين للمجمعين الطبيين، ومن المرضى والمصابين والطواقم الطبية، أعدم الكثير منهم ميدانياً، ودُفنوا في ساحات المستشفيين. وتعجز المصطلحات القانونية عن وصف هذه الجريمة، أهي محاولات لإخفاء مظاهر الإبادة الجماعية؟ أم هي إمعان في إهانة العالم وقانونه الدولي الإنساني، عندما تحول إسرائيل المستشفى إلى مقبرة جماعية؟

ألم يأن الأوان لهذا العالم أن ينبذ العنصرية والمعايير المزدوجة، وأن يحفظ ما تبقى من إنسانيته أو من ماء وجه الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الإنسان والقيم البشرية؟ عندما ترفض إسرائيل الالتزام بقرارات مجلس الأمن، فعلى مجلس الأمن أن يستخدم الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإجبارها على وقف الإبادة الجماعية، وأن يتم تفعيل الآليات الإلزامية التي يوفرها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما يشمل فرض عقوبات عليها ووقف الصلات الاقتصادية والمواصلات وقطع العلاقات الدبلوماسية معها، لضمان انصياعها لقرارات مجلس الأمن وأوامر محكمة العدل الدولية.

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

لقد دعت الدورة 33 من القمة العربية، التي عُقدت في مملكة البحرين الشقيقة يوم 16 مايو الجاري، مجلس الأمن لاتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يُلزم إسرائيل بوقف عدوانها وإطلاق النار في غزة.

وقد قررت القمة العربية إدراج قائمة بـ 60 من المنظمة والمجموعات الإسرائيلية المتطرفة، التي تقتحم المسجد الأقصى المبارك، والمرتبطة بالاستيطان الاستعماري الإسرائيلي، على قوائم الإرهاب الوطنية العربية، كما قرر القمة العربية الإعلان عن قائم العار المؤلفة من 22 شخصية إسرائيلية متورطة في التحريض على الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد هذه المنظمات والشخصيات، ومحاسبتهم في المحاكمة الوطنية والدولية.

وإننا من منبر التعاون العربي الصيني، ندعو مجلس الأمن والدول العربية الشقيقة وجمهورية الصين الشعبية الصديقة، وكل الدول والشعوب والمنظمات المحبة للسلام والمتمسكة بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، إلى اتخاذ إجراءات عقابية قانونية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية فعالة ومؤثرة لإجبار إسرائيل على وقف عدوانها وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني، وندعو لعدم الاكتفاء بالبيانات والإعلانات التي في كثير من الأوقات لا تجد طريقها للتنفيذ والفعل والتأثير.

أصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود،

لقد وضعت إسرائيل العالم أمام أسئلة حاسمة: هل الإنسان له حقوق متساوية حول العالم؟ وهل القانون الدولي وُجد للجميع أم لأمم وحضارات معينة؟ وهل ميزان القوى في هذا العالم قابل للاستدامة بهذا الشكل؟

إننا نعتقد أن صيانة حقوق الإنسان والحفاظ عليها، هي أخلاق وقيم ومعايير موحدة، وليست أدوات سياسية يستخدمها الغرب ضد الأمم الأخرى أينما يشاء وكيفما يشاء. كما أننا نرى أن القانون الدولي للجميع وعلى الجميع، وليس مبنياً على معايير مزدوجة. ونحن أيضاً نرى أننا بحاجة لعالم متعدد الأقطاب، أكثر توازناً وعدلاً وإنسانية وأخلاقاً.

وقبل أن أختم كلمتي،

أتوجه إلى الأصدقاء في جمهورية الصين الشعبية لأعبر لهم، باسم القيادة والشعب الفلسطيني، عن الامتنان والتقدير لدور الصين التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية، وللسجل العادل من تصويت الصين دعماً للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها، ومنظماتها المتخصصة، كما أننا نثمن دور الصين في دعم حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودورها الإيجابي الحريص على تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، كمصلحة فلسطينية عُليا، ونعرب عن تقديرنا لمبادرة فخامة الرئيس الصيني شي جين بينغ ذات النقاط الأربع لعام 2017 والمتمثلة بـ 1- إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس أن ذلك حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني وأساس للتعايش السلمي، 2- والتمسك بمفاوضات جادة تؤدي إلى السلام، 3- التمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام، 4- دور المجتمع الدولي في تقديم دعم قوي للدفع بعملية السلام.

كما نثمن المبادرة الصينية اللاحقة ذات النقاط الثلاث لعام 2021 والمتمثلة والتي أكدت من جديد على 1- إقامة دولة فلسيطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، 2- تلبية الحاجات الإقتصادية والمعيشية لفلسطين، 3- الحفاظ على الاتجاه الصحيح لمحادثات السلام.

كما أننا نتطلع إلى استمرار وتعزيز وتطوير العلاقات التاريخية العربية الصينية المبنية على أساس الاحترام والتعاون والحوار والشراكة، ونُقدر العلاقات التاريخية الوثيقة بين دولة فلسطين وجمهورية الصين الشعبية الصديقة، والتي تم تكريسها كشراكة إستراتيجية في القمة الفلسطينية الصينية التي عُقدت في شهر يونيو 2023، ونشكر جمهورية الصين الشعبية على إسهاماتها في دعم وكالة الغوث واللاجئين (الأونروا).

وفي الختام،

أُذكركم وأذكر العالم بمطلع ميثاق الأمم المتحدة الذي اعتمد قبل ثمانية، فقال: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف".

ويبدو لنا أن شعوب الأمم المتحدة قد قالت كلمتها في الجامعات والمنتديات والشوارع والمحافل الشعبية دعماً لفلسطين وللإنسانية، ولكن الديمقراطية المنقوصة، وحقوق الإنسان التائهة بين أروقة الدول والمصالح المادية والمعايير المزدوجة، لم تستمع إلى صيحات الحرية والإنسانية كما يجب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.